الرأسماليين بما كانوا يمارسونه من استغلال واضطهاد وقمع كانوا يخلقون لدى جماهير العمال وفقراء الفلاحين صورة سلبية عن كل ما هو برجوازي ورأسمالي، بل اقطاعي وديني ..

ان البرجوازية الوطنية الافغانية ، لا تعدو عن كونها قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية كامنة في المجتمع الافغاني وموجودة فيه ، بيد انها قوة محكومة بموقف الشيوعيين منها ، وحسابهم لدورها ، لدرجة ان تأثيرها في ظل السلطة الشيوعية لا يخرج عن واحد من خيارين : خيار سلبي يمنح الثورة حق تصفية الفئات المناوئة للثورة ، وخيار ايجابي يتيح للثورة فتح مجال المساهمة للفئات البرجوازية الوطنية واستخدامها كقوة قادرة على الفعل لصالح الثورة وتطور المجتمع ، وفقا للحدود والمجالات التي تحددها السلطة الوطنية ـ الديمقراطية ونظامها الجديد وخططها الخمسية الهادفة نقل المجتمع من اوضاعه المتخلفة الراهنة ، الى اوضاع متقدمة ومتطورة جديدة ، ومعلوم ان هذه الحاجة ليست ثابتة ، وانما هي حاجة ثابتة ، وانما هي حاجة متغيرة ومتطورة بحكم التغيير والتطور الذي تفرضه قوانين الثورة الوطنية ـ الديمقراطية التي تقودها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . اي ان زمام المبادرة يبقى بيد السلطة الحاكمة ، اما البرجوازية فسوف تبقى قوة هامشية وملحقة بقوى الثورة المتنامية والصاعدة والمتطورة.

ولكن لا بد من الاعتراف بان قوى الثورة الانقلابية هي الاخرى لا تمتلك قاعدة شعبية عريضة كما هو شأن قوى الثورة التي تعتمد اسلوب الكفاح المسلح ، واهمية هذا الامر تبدو واضحة حين تضطر السلطة الثورية الى مراعاة عادات وتقاليد ومفاهيم عديدة ، بوسع العنف المسلح ان يدثرها او يضعف تأثيرها ، لذا فان النجاح في قيادة الثورة واطراده متوقفان على كفاءة قيادة الثورة وبراعتها في رسم خططها وترجمة برامجها ووعيها لمضمون الديمقراطية الشعبية التي هي شكل من اشكال الديمقراطية البروليتارية الاشتراكية ، ووجه من وجوه دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية ، وتقديرها لحدود هذه الديمقراطية ومراحل تطبيقها وتعيين الطبقات والفئات الشعبية التي تستحق التمتع بالحرية والديمقراطية ..

ان افق التطور في افغانستان ينبغي ان يرتبط بالاشتراكية وان تشكل الثورة الراهنة مرحلة انتقالية تهتم بتوفير الاساس المادي والتكنيكي الذي يصبح بالامكان ، مع توفره الشروع في الثورة الاشتراكية سلميا وتطبيق مبادئها : « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله . ومن لا يعمل لا يأكل » .

ومعلوم ان الوعي والخبرة والحزم وعدم التردد صفات ينبغي ان تتصف بها قيادة الثورة ، بدون هوادة او رحمة او شفقة ، لان اي تهاون من شأنه ان يعرض الثورة للانتكاس والردة !.

ان الشيوعي الذي ينسى ما حدث في التشيلي والسودان لا يصلح لقيادة ثورة وطنية ـ ديمقراطية في بلد متخلف ، لا يستطيع بلوغ الاشتراكية قبل المرور بمراحل متعددة وانجاز خطط تطور المجتمع والثورة لسنوات عدة .

ثالثا ـ اما وجود الحزب الشيوعي المنظم في افغانستان ، فيشكل فارقا كبيرا لصالح الثورة الافغانية .

رابعا ـ ولعل قرب افغانستان للاتحاد السوفياتي وملاصقتها له تشكل هي الاخرى واحدا من الفوارق التي تميز الثورة الافغانية عن الثورة في افريقيا .

فما مما ان ما يميز الثورة الافغانية عن الثورة الافريقية لا يتجلى في الفوارق التي اشرنا اليها ، فحسب ، وانما هو يتجلى اكثر فاكثر في كون الحدث الافغاني يمثل نموذجا جديدا من نماذج الاحداث الثورية لم يسبق ان ارتدت الثورة الشيوعية لباسه ... !

فقبلا كانت المؤسسة العسكرية كأداة للتغيير حكرا على الطبقة البرجوازية الوطنية والرجعية ، اما اليوم فقد اصبحت هذه المؤسسة مفتوحة امام الشيوعيين ومسخرة لمبادرتهم الثورية ونضالهم في سبيل استلام السلطة ...

قبلا كان الانقلاب العسكري وسيلة مرفوضة من قبل الشيوعيين اما اليوم فبوسع الشيوعيين ان يركبوا دبابات وطائرات المؤسسة العسكرية ركوبا يوصلهم الى السلطة واحداث الثورة .

قلق الامبريالية ومسؤولية البلدان الاشتراكية

لا شك في ان الطريقة التي اتبعت لتحقيق الثورة الافغانية ، تشير بوضوح الى انه لم تعد بعد اليوم وسيلة من وسائل القوة بمنأى عن متناول الشيوعيين وقد لا يدرك البعض ان استخدام الانقلاب العسكري لاستلام السلطة من قبل الشيوعيين ، امر يقلق الامبريالية ويرعبها لدرجة كبيرة جدا ، ولعل الاعتبارات التالية ، اهم دواعي ذلك القلق :

اولا ـ على امتداد السنوات الثلاثين المنصرمة اعتادت الامبريالية على مجابهة خط الثورة التي يقوم بها الجيش ، باستخدام وسائل التهديد والترغيب ، بغية حرف الثورة عن طريقها وافراغها من مضمونها الثوري . لدرجة بات معها اي انقلاب عسكري مهما تطرف في مناهضته للامبريالية ، لا يد انه منقلب على عقبته ومرتد الى عكس انطلاقته الثورية ، ولم يحدث الى حد هذا التاريخ استثناء لهذه القاعدة ...

ولعل هذه الوقائع تؤكد قول انجلز : » ان الافكار الخاطئة تصل الى عكس انطلاقتها عندما تبلغ نهايتها المنطقة » .

صحيح ان امر الارتداد هذا مرهون ببلورة قوى طبقية برجوازية ، يدفعها تعارض مصالحها الطبقية مع الثورة الى التراجع ، بيد ان الجيش كان هو الوسيلة لذلك الانكفاء مثلما كان وسيلة للانطلاق اذ ان الامبريالية تلجأ الى المؤسسة العسكرية باستمرار بغية الاطاحة بثورات بلداننا الوطنية ـ الديمقراطية ، او بالضغط عليها وحرفها عن طريقها الثوري .

هاشم العطا : اين كانت الثغرة ؟

ان تخلف بلدان القارات الثلاث ، وتعرضها للضغط الامبريالي يخلق ظروفا ملائمة للتغيير الرجعي ، وقد دلت التجارب على ان ضرب الطبقات الرجعية مهما بلغ مداه في عهد الثورة البرجوازية فان امكانية عودة هذه الطبقات من جديد للسلطة على انقاض الثورة تبقى واردة طالما بقيت المؤسسة العسكرية خاضعة للعقلية البرجوازية ونمط تنظيمها التقليدي .

لقد اكتسبت الامبريالية خبرة واسعة في هذا المجال ، ومعلوم ان اطمئنان الامبريالية الى قدرتها على الاطاحة بالثورة الوطنية الديمقراطية ، يرجع الى بقاء الجيش قوة مغلقة . ولذلك فان اختراق هذه القوة من قبل الشيوعيين امر يثير قلق الامبريالية وسائر القوى الرجعية .

ثانيا ـ كون الانقلاب الافغاني يشير الى ان المؤسسة العسكرية باتت وسيلة مشتركة ، بين الشيوعيين وغير الشيوعيين ، فان الامر ينطوي على دلالة لتتجاوز البلدان المختلفة الى البلدان الرأسمالية نفسها ، وان بعد حين من الزمن ، اذ ربما يأتي اليوم الذي يصبح فيه الجيش وسيلة تضاف الى وسائل « اليساريين » من اجل استلام السلطة : بحيث يكون العنف الفردي وسيلتهم لاضعاف الانظمة الرأسمالية وتفاقم ازمتها العامة وتكون المؤسسة العسكرية اداتهم للاجهاز عليها والاطاحة بها ، وما حدث في البرتغال رغم عدم كفايته كمثل ، ولكنه ينطوي على امكانية استخدام الجيش لقلب النظام واقامة نظام بديل على انقاضه لان الانظمة الرأسمالية باتت ناضجة للثورة ، كما ان تجربة عصيان البارجة « بوتمكين » واستخدام الطراد «فورا » ، يمكن ان تتكرر في البلدان الرأسمالية المتقدمة ... !

ولكن اذا كان استلام الشيوعيين للسلطة بواسطة الانقلاب العسكري ، يثير كل هذه المخاوف لدى الامبريالية ، فان السؤال الكبير الذي يتطلب جوابا واضحا يتعلق بسياسة الاتحاد السوفياتي قبل غيره من البلدان الاشتراكية وهذا السؤال هو :

هل باتت البلدان الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي مستعدة لتحمل تبعات استخدام الشيوعيين للجيش ، كأداة لاستلام السلطة ، وهل هي على استعداد لتوفير الحماية لهم من الغزو الامبريالي الخارجي وتوفير الدعم بكل اشكاله المادية والمعنوية ، لكي تتمكن الثورة من انجاز برنامجها ونقل مجتمعها الى اوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متقدمة ؟

قد يرى البعض في طرح هذا السؤال استثناء للشعب وتغييبا لدوره في حماية الثورة وانجاحها ، وهي رؤية سليمة لان الثورة التي لا تتمتع بتأييد الشعب وحمايته ، ولا تستند الى الجماهير الشعبية وارادتها الحديدية ، لا تستحق الاستمرار والحياة ، بل النجاح ، لانه على موقف الشعب تتوقف قوة العوامل الداخلية وقدرتها على مقاومة ضغط العوامل الخارجية، وقد برهنت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى على قدرة الشعب على الصمود امام ضغط القوى الامبريالية وعمليتها الرجعية السياسية الروسية ، بيد ان الوقوف امام الوقائع التالية ، كفيل بايضاح اهمية سؤالنا ومضمونه :

ـ ١ اذا رجعنا لعام ١٩١٧ ، سنجد ان النظام القيصري قد بلغ حضيض انحداره وتدهوره ويكفي ان نتذكر قول لينين : « ان جنود القيصر قد وقعوا على ايقاف الحرب باحذيتهم .. » ... ان هذا القول ذو دلالة بالغة فيما يتعلق الامر بخيبة امل الشعوب من جدوى القتال دفاعا عن الانظمة التي تعجز عن تلبية حاجاتها وتطوير حياتها ، ومع ذلك لاحظنا ان ثورة اكتوبر استطاعت ان تجند الجماهير في الحرب الاهلية دفاعا عن النظام الجديد ، لسبب هام يتجلى في شعور الجماهير بأن ثورة اكتوبر العظمى هي ثورة على اعداء الشعب ولصالح الشعب ... !

ـ واذا تجاوزنا بطولات شعوب الاتحاد السوفياتي وادركنا الدور البالغ الاهمية الذي لعبه الحزب الشيوعي السوفياتي بقيادة لينين ، فاننا سنلاحظ ان الظروف التي توفرت لاكتوبر قد يصعب توفرها في ايامنا الراهنة ، حيث انضمت قوى طبقية برجوازية جديدة لصفوف الثورة المضادة ، ففي عام ١٩١٧ ، كانت القوى الامبريالية منهوكة من جراء اعباء الحرب واوزارها ، كما كانت القوى المضادة للثورة قوى شبه معزولة ومكشوفة امام انظار الجماهير ...

٣ ـ لا ريب في ان القوى الامبريالية في ايامنا هذه ، هي الاخرى تعاني ازمة متفاقمة وانها اليوم اضعف من ذي قبل بكثير ، ولكن مع ذلك ، فان قدرتها على التصدي ما تزال كبيرة وربما افضل من ايام اكتوبر . والفرق واضح بين درجة الانهاك الناجم عن الحرب العالمية ، والبالغ حد فقدان القدرة على متابعة حرب اهلية طويلة يقودها حزب شيوعي ثوري صاعد وجماهير متحمسة للثورة ، وبين درجة الانهاك الناجمة عن تفاقم ازمة لم يبلغ درجة فقدان القدرة على مواجهتها ...

ويضاف الى هذا الفارق النوعي ، حاجة الامبريالية الماسة في ايامنا هذه الى ان ترد الاعتبار لهيبتها التي مرغتها الثورة الاشتراكية في الوحل .

واذا اضفنا عامل التشجيع للامبريالية الذي تلعبه القوى البرجوازية الحاكمة التي تدعو الامبريالية للتدخل وتمنحهم الشرعية الرسمية ...

اذا اخذنا هذه الفوارق بنظر الاعتبار فاننا سندرك حاجة الشيوعيين الذين يستخدمون المؤسسة العسكرية بغية الوصول الى السلطة في هذه الايام ، لدعم البلدان الاشتراكية ، ومؤازرتها الاقتصادية والتكنيكية والعسكرية .

٤ ـ ويضاف الى كل العوامل والاعتبارات الانفة الذكر عامل كون الانقلاب العسكري كوسيلة يحتاج الى وقت لكي يبرهن على جدارته واستحقاقه لتأييد الجماهير الشعبية والتفافها حوله وخلال فترة الانتقال هذه فان السلطة الجديدة تكون ضعيفة امام الغزو الخارجي في حين ان الثورة التي تعتمد الكفاح المسلح وسيلة تمنح نفسها وقتا كافيا لاستقطاب الجماهير بشعارات وطنية ومحركات معنوية اكثر منها اقتصادية الامر الذي يمكنها من تجنيد الجماهير وتعبئتها في صفوف الثورة اثناء الكفاح المسلح وفي سبيل زيادة الانتاج بعد انتصار الثورة . وهذا الامر مفقود بالنسبة للثورة التي تتحقق بواسطة الانقلاب العسكري ، وينبغي ان يكتسب او على الاقل يجب ان يعزز بعد قيام الثورة وبالاستناد الى مكاسب مادية ملموسة تقدمها الثورة للجماهير .

٥ ـ ثم ان الانقلاب العسكري يعرض حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، لتغييرات مفاجئة تحدث اختلالا وعدم استقرار بحكم عملية الانتقال السريع من وضع اقتصادي قديم شبه راكد الى وضع جديد متغير يتطلب وقتا لكي يتمكن من جعل قوانينه وتقاليده مسلمات اجتماعية مقبولة ومحترمة من قبل المجتمع في حين ان مثل هذه السلبيات لا تظهر بهذا الشكل حين يكون الكفاح المسلح هو وسيلة الثورة للانتصار ، بحكم المدى الزمني الذي تستغرقه العملية الثورية ...

ـ ٦ ـ واذا تذكرنا ان تخلف الصين الذي يعترف به قادتها ، وعجزها عن اللحاق بتطور البلدان الاشتراكية ، يرجع في بعض عوامله الاساسية الى عدم دعم الاتحاد السوفياتي لها ، نتيجة الخلافات بينهما ، فاننا سندرك اهمية وحاجة الثورة في بلداننا الى دعم البلدان الاشتراكية عامة والاتحاد السوفياتي خاصة ...

٧ ـ ولعل الاعتبار الاهم يتجلى بسياسة الاتحاد السوفياتي التي عرفت منذ ايام خروتشوف بتجنب استفزاز الامبريالية وتغليب الوفاق الدولي على توفير مستلزمات استمرار الثورة العالمية ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، فاذا تذكرنا موقف الاتحاد الاسوفياتي من انقلاب هاشم العطا ، واذا رجعنا الى عام ١٩٥٩ ، فسنلاحظ همسا يتردد في الاوساط السياسية العراقية فحواه ان الحزب الشيوعي العراقي كان يعد لاستلام السلطة ، بيد ان الاتحاد السوفياتي قد حذر الشيوعيين العراقيين آنذاك من مغبة ذلك وابلغهم عدم استعداده لحمايتهم من ردود فعل الامبريالية والرجعية ضدهم ، الامر الذي دفعهم للعدول عن التفكير باستلام السلطة اذا رجعنا الى هذه الامثلة ، وقارناها بموقف الاتحاد السوفياتي في افريقيا وافغانستان سنلحظ جديدا في السياسة السوفياتية .

مما تقدم تتضح ضرورة السؤال واهمية الاجابة عليه ، وحين نطالع صفحة الانقلاب الافغاني سنجد اجابة واضحة على هذا السؤال ، رغم تصريحات الرفيق غروميكو التي تؤكد على عدم اعتزام البلدان الاشتراكية احتلال اي بلد من بلدان العالم لان التأييد للثورة والدعم لشعب يناضل في سبيل حريته وحقه في صنع حياة تليق به شيء والاحتلال شيء اخر .. نقول رغم هذه التصريحات الصادقة فان مبادرة الاتحاد السوفياتي للاعتراف بالنظام الجديد الذي انبثق عن الانقلاب العسكري ، ظهرت ، وكأنها مشروطة او مقصودة لدعم استلام الحزب الشيوعي للسلطة رسميا وتعيين الرفيق نور محمد الطرفي رئيسا للجمهورية ولمجلس الوزراء الامر الذي يشير الى ان الاتحاد السوفياتي لا يخفي ترحيبه بالانقلاب واستعداده لتوفير الحماية والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري له .

لا ريب في ان هذه السياسة ، لم تخرج بعد عن اطار الممكن ، ولذلك فان المطلوب ان تتحول الى واقع يفرض نفسه على الامبريالية وعملائها فرضا تلمسه الشعوب وتتحسسه وتشعر به وتعيشه لكي يكون الدعم الاشتراكي حافزا للثورة وعاملا يدفع نحو تفجيرها .

ولكن الا يدل هذا الموقف السوفياتي على تطور جديد في السياسة السوفياتية ، وما هو مغزاه وانعكاسه على العلاقات الدولية ؟

مغزى السياسة السوفياتية الجديدة وعلاقات الوفاق الدولية

مهما قيل عن النفوذ السوفياتي في افغانستان وقرب هذا البلد منه ، فان السياسة السوفياتية تجاه تطورات الاحداث في افريقيا وشبه القارة الهندية تحمل نمطا جديدا من انماط التعامل مع الامبريالية يتميز بعدم التردد والحذر الشديد الذي كان يطبع السياسة السوفياتية ، ذلك ان العودة للوم الشديد الذي وجهه الاتحاد السوفياتي للحزب الشيوعي السوداني بسبب انقلاب هاشم العطا عام ١٩٧١ ، ومقارنة ذلك الموقف الراهن ...

ان مثل هذه العودة والمقارنة تظهران تباينا واضحا بين موقف الاتحاد السوفياتي بالامس وموقفه اليوم .. !

ان التسليم بهذه الحقيقة يقودنا الى دلالة هذا التطور في السياسة السوفياتية ، ويدفعنا الى تأكيد الاستنتاجات التي تضمنها مقالنا حول الدستور السوفياتي الجديد ، بخصوص الاختلال الحاصل في موازين القوى لصالح الاشتراكية خاصة ومعسكر الثورة العالمية بصورة عامة على الصعيد العالمي .

ان المتتبع للخلاف الصيني ـ السوفياتي يتذكر ان الحجج السوفياتية